دراسة بحثية: القوات الجنوبية بدعم إماراتي واجهت أخطر تنظيمين يهددان العالم

الامناء/ خاص:

قالت دراسة بحثية حديثة، إن القوات الجنوبية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، واجهت، بدعم من دولة الإمارات العربية المتحدة، أخطر تنظيمين يهددان الإقليم والعالم.

الدراسة الصادرة عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، بعنوان «الإرهاب في اليمن» تناولت محطات من تاريخ الجنوب في مواجهة التنظيمات الإرهابية الدولية، ممثلة بداعش والقاعدة والحوثي.

وأكدت الدراسة أن حجم المسؤولية التي تحملها المجلس الانتقالي الجنوبي كبيرة جداً، لافتة إلى أن مواجهة تلك التنظيمات الإرهابية تعد مهمة دولية وتحتاج إلى جهود مكثفة لكونها -التنظيمات- أصبحت لها تحالفات محلية وإقليمية ودولية، موضحة بهذا الصدد أن حركتي الحوثي والإخوان المسلمين في اليمن شكلتا خطرا حقيقيا على الأمن والسلم الدوليين مما جعلهما في مواجهة مباشرة مع القوات المسلحة الجنوبية خلال فترة الحرب وحتى اللحظة.

وفي حين تحدثت الدراسة عن الدور الوطني الجنوبي الكبير الذي بذلته القوات المسلحة والمقاومة الجنوبية في مواجهة تلك الميليشيات الإرهابية في سبيل كل مدن الجنوب (عدن ولحج وأبين وحضرموت وشبوة والضالع)، فإنها نوهت بالدور المحوري لدولة الإمارات في دعم المكون السياسي والعسكري للمجلس الانتقالي الجنوبي الذي أدار تلك المعارك البطولية ضد الميليشيات الإرهابية.

وأشارت الدراسة إلى أن الإمارات أسهمت في الدعم والمساندة والتدريب للأجهزة الأمنية والعسكرية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي في جنوب اليمن من أجل تأمين مختلف المناطق والتصدي لخطر التنظيمات المتطرفة وتحديدا القاعدة وداعش اللذين كانا يتمددان في المحافظات الجنوبية المحررة لمحاولة السيطرة على مدن رئيسية.

واتهمت الدراسة القوى السياسية والدينية والقبلية والعسكرية في اليمن بتوظيف الإرهاب توظيفاً سياسياً بغرض السيطرة على الثروة في محافظات الجنوب في سبيل تموين الإرهاب في الجزيرة العربية والعالم، وقالت إن المجلس الانتقالي الجنوبي عمل على اتخاذ عدد من الإجراءات لمواجهة التنظيمات الإرهابية بهدف تقويض قدرتها على ارتكاب العمليات الإجرامية.

واستعرضت الدراسة أبرز معارك تطهير الجنوب من التنظيمات الإرهابية، منها معركة السيوف الذهبية في يونيو 2012 التي قادها الشهيد اللواء ركن سالم علي قطن وانتهت بتحرير أبين من عناصر القاعدة التي كانت أعلنت المحافظة إمارة تابعة لها، وعملية السهم الذهبي في يوليو 2015 التي نفذتها المقاومة الجنوبية بدعم من التحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات وأسهمت في تحرير عدن والجنوب من ميليشيا الحوثي الإرهابية.

ومن المعارك أيضاً، عملية تطهير مديرية المنصورة في عدن من عناصر القاعدة الإرهابية التي نفذتها قوات الحزام الأمني في فبراير 2016، وعملية الفيصل لتطهير حضرموت من القاعدة التي نفذتها قوات النخبة في فبراير 2018، وأسهمت في تطهير وادي المسيني وساحل حضرموت بشكل كامل من القاعدة، ومؤخراً عمليتا سهام الشرق وسهام الجنوب اللتان نفذتهما القوات الجنوبية في العام الماضي 2022، وأسهمت في تطهير أبين وشبوة من العناصر الإرهابية.

الدراسة أوصت بوضع خطة استراتيجية شاملة لمكافحة التنظيمات الإرهابية تتضمن المكافحة الوقائية والعلاجية والاستئصالية وتفعيل تشريعات وطنية جنوبية ذات صلة بمكافحة الإرهاب وتفعيل دور الحماية الفكرية والايدولوجية في سبيل مكافحة الأفكار المتطرفة وتطوير الإجراءات الأمنية والاستخباراتية للقوات المختصة في مكافحة الإرهاب.

وأكدت على ضرورة التنسيق المستمر مع لجنة مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة على نحو يحقق مكافحة فعالة وشاملة لظاهرة الإرهاب والتنسيق مع المنظمة الدولية للشركة الجنائية انتربول والكيانات الإقليمية والعربية لإدراج وإصدار نشرات حمراء للقيادات والكوادر والعناصر الهاربة على المستوى الدولي إلى جانب تجميد أموالهم والعمل على تحجيم قدراتهم في تنفيذ مخططاتهم العدائية الموجهة للساحة الداخلية.

تقرير لجنة الخبراء يدين الحوثي: عائدات ميناء الحديدة تفوق فاتورة المرتبات

الأمناء / خاص:

أكد التقرير السنوي لفريق الخبراء الخاص باليمن، استمرار جماعة الحوثي في تحصيل عائدات بمئات المليارات في مناطق سيطرتها في الوقت الذي تطالب فيه بدفع مرتبات الموظفين من عائدات النفط المصدر من المناطق المحررة.

ونشر مراسل قناة "العربية" في نيويورك طلال الحاج على صفحته في "تويتر"، ملخصاً للتقرير الذي قال بأنه أحيط بالسرية هذا العام بعد أسبوعين من توزيعه على أعضاء مجلس الأمن الدولي.

التقرير أشار إلى استمرار جماعة الحوثي في تمويل أرصدة مالية ومصادر اقتصادية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، خارقين بذلك نظام العقوبات، مع استمرارهم في التحكم المشروع وغير المشروع في مصادر العائدات المالية مثل: الجمارك، والضرائب والزكاة، والعائدات غير الضريبية والرسوم غير المشروعة.

ويكشف التقرير عن تمكن الحوثيين من جمع ضريبة "الخُمس" على العديد من النشاطات الاقتصادية، بما في ذلك صناعة استخراج المعادن، والمياه وقطاعات صيد الأسماك، مؤكداً بأن المستفيد من كل هذه العائدات هم أسرة الحوثي وعدد من الموالين لهم.

القطاع العقاري أنتج أيضًا عائدات مالية كبيرة لصالح الحوثيين من خلال مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي والمباني وبالقوة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، الذي كشف أيضا عن تحصيل الحوثيين لعائدات بمليارات من سفن المشتقات النفطية.

حيث قال التقرير، إن الواردات النفطية من خلال ميناء الحديدة ازدادت في أعقاب الهدنة، وفي خلال الفترة ما بين 1 أبريل- 30 نوفمبر 2022، وصلت لميناء الحديدة 69 ناقلة نفطية تحمل 1,810,498 طنا من المشتقات النفطية، مقارنة ب585,069 طنا من مشتقات النفط تم استيرادها على متن 30 سفينة ما بين يناير- ديسمبر 2021م.

وبحسب التقرير فإن ارتفاع حجم الواردات النفطية نتج عنه تحصيل الحوثيين لعائدات ضريبية بلغت 271.935 مليار ريال يمني، مؤكداً بأنهم لم يستخدموا هذه العائدات في دفع مرتبات الموظفين الحكوميين، في خرق لبنود اتفاقية استوكهولم.

ولم يكتف الحوثيون بنهب هذه العائدات، بل عمدوا -وفق التقرير- إلى حد خلق نقص مصطنع أحيانا في إمدادات الوقود، من أجل خلق فرص للتجار التابعين لهم لبيع الوقود في السوق السوداء والحصول على أسعار ورسوم غير مشروعة.

نهب جماعة الحوثي لكل هذه الإيرادات والجبايات يأتي في الوقت الذي تستمر فيه بعرقلة تمديد الهدنة الأممية بسبب ما تطرحه من "مطالب غير معقولة.. مثل: مطالبهم بأن تدفع حكومة اليمن مرتبات جميع العسكريين العاملين في القوات الحوثية"، كما يقول تقرير لجنة الخبراء.

الأرقام التي يقدمها تقرير لجنة الخبراء يفضح مطالب جماعة الحوثي ومزايدتها بشماعة مرتبات الموظفين بمناطق سيطرتها، فبحسب التقرير تحصلت الجماعة على نحو 271 مليار ريال ضريبة على كميات الوقود الواصلة إلى ميناء الحديدة خلال 8 أشهر فقط، أي نحو 33 مليار ريال شهريا وبالعودة إلى موازنة 2014م، بلغ باب الرواتب والأجور 977 مليار ريال مقسمة بين 435 مليار رواتب الجيش والأمن، و542 مليار رواتب القطاع المدني، أي نحو 45 مليار ريال شهرياً.

ومع استبعاد الموظفين المدنيين بالمناطق المحررة، فإن رواتب الموظفين المدنيين بمناطق سيطرة الحوثي تتراوح بين 30-25 ملياراً كحد أقصى وهو رقم أقل من الرقم الذي تتحصله جماعة الحوثي من مورد واحد وهو ضرائب سفن المشتقات النفطية بميناء الحديدة، ما يكشف حجم الكذب والمزايدة التي تمارسها هذه الجماعة تحت بند الرواتب.